المحافظات المستهدفة للتنمية الصناعية في العراق لمرحلة ما بعد الحصار (بحث تطبيقي في تحديد الأولويات)

أ.م.د. سميرة كاظم الشماع
كلية التربية للبنات – جامعة بغداد

المقدمـــة

خلفية نظرية عامة عن الموضوع وتحديد المشكلة والهدف :

لقد توصل الاقتصاديون على أن التصنيع من اكثر الاستراتيجيات فعاليـــة في انجاز الأهداف الرئيسة كالتكامل القومي ، وتقليل الفجوة بين الاقاليم ، حيـــث يمكن ان يكون التصنيع كأستراتيجية في معالجة المشكلات الأقليمية الناتجة عـــن البطالة والهجرة وانخفاض مستوى الدخل ، خاصة في الأقـــاليم ذات الامكانـــات الزراعية المحدودة ، ويرى Richardson في هذا المجال ان دور التصنيع فـــي عملية التنمية ، يتضح من إعادة توطين الصناعة نحو المناطق الأقل تطوراً وهـــو الطريق الوحيد لتشجيع مبدأ العدالة المؤكد على رفاهية الأفراد[١] ، وذلك لكـــون التصنيع من أكثر الطرق فاعلية وتأثيراً في عملية التنمية ، بسبب ارتفاع القيمـــة المضافة التي يحققها القطاع الصناعي لمبلغ معيـــن مـــن الاســـتثمار ، مقارنـــة بالقطاعات الأساسية الأخرى ، فضلاً عن التأثيرات الناتجة عن الدخل والاستخدام مما يترك أثره في تسريع وتائر النمو الاقتصادي في المناطق الأوفر حظاً منه .

من الصعب الوصول إلى اختيار استراتيجية مكانية مثاليـــة فـــي التنميـــة الصناعية ، لأن أختيار الأستراتيجية المناسبة يعتمد على عدة عوامل ، منها الحالة التي يمر بها القطر ، وتوفر المصادر المحليـــة المناســـبة ، ثـــم هنـــاك الحالـــة الديمغرافية والمتطلبات التكنولوجية ، لذا فأن التخطيط الناجح لبرنـــامج التنميـــة الأقليمية ، يعد واحداً من أصعب الأختبارات التي تواجه دول العالم كافة[٢] ، ومن هذا المنطلق تتخذ الدول سياسات مكانية للاستثمار حسب المشكلة والهدف الـــذي

يرمي إليه المخطط ، وبالتالي فأن هذه السياسة تختلف من وقت لآخر حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها القطر ، فعلى سبيل المثال كانت سياسة الحكومة البريطانية حتى بداية السبعينات هي التركيز على مناطق معينة مختارة (طبقاً لمعايير محددة) ، أطلق عليها مناطق التنمية Development-areas ، وعندما تحقق تقدم نسبي في هذه المناطق ، أعادت الحكومة البريطانية النظر في سياستها في منتصف السبعينات ، فركزت أهتمامها بالاقتصاد القومي ، بدلاً من اقتصاد مناطق معينة وتخلت إلى حد ما عن السياسة المكانية Spatial policy ، واعتمدت على السياسة القطاعية Sectoral policy ، حيث حددت ستراتيجية التنمية الصناعية لعام ١٩٧٥ نحو ٣٧ قطاعاً لتقديم المساعدة الحكومية لها كمساعدات تصدير Assisting exports وكمساعدات للصناعات التي تقوم بإعادة بنائها الصناعي أو التي تهتم بإنتاج منتجات جديدة[٣] .

ما ينطبق على المملكة المتحدة ، ينطبق على الهند أيضاً حيث كانت سياسة الموقع الصناعي في هذا القطر (خلال مرحلة الخمسينات والستينات) على العموم تستند على مبدأ الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency في توقيع المشاريع الصناعية الثقيلة في حين كان توقيع المشاريع الصناعية الصغيرة ، يقوم على أساس نشر الصناعات في المستوطنات الصناعية بالأقاليم المتخلفة أو بعبارة أخرى يقوم على أساس مبدأ التوزيع المتوازن للاستثمارات أو مبدأ العدالة Equity ، لقد فشلت هذه السياسة ، في تحقيق تنمية اقليمية متوازنة ، لأن المشاريع الصناعية الصغيرة كانت غير كافية لإحداث تغيرات جوهرية واقتصادية بين الأقاليم المختلفة[٤] . لقد دفع الفشل بالحكومة الهندية الى إعادة سياستها في الخطة الخمسية الرابعة ١٩٦٩-١٩٧٤ ، وذلك لخلق نوع من التكامل بين السياسة الأقليمية والتخطيط القومي ، لقد سبق إعادة الخطة دراسات تحضيرية على أساس الناتج الأجمالي المحلي ، حيث أظهرت الدراسات وجود تسع ولايات من مجموع سبعة عشرة ولاية كانت متخلفة صناعياً وتتطلب عناية خاصة ، لذا فأن أهتمام الحكومة الهندية في الخطة الخمسية الخامسة ١٩٧٤-١٩٧٩ كان منصباً نحو هذه

المناطق . حيث وجهت نحو ٦٠% من الأستثمارات الصناعية المركزية نحو ست ولايات من الولايات التسع التي حددت بأنها غير متطورة في الخطة السابقة[٥] .

أن العراق كغيره من الدول اتبع استراتيجيات مكانية مختلفة في توزيع الأستثمارات الصناعية خلال العقود المنصرمة ، ففي فترة الخمسينات والستينات كانت سياسة توزيع هذه الأستثمارات منصبة نحو محافظات معينة هي بغداد والبصرة ونينوى . أما في فترة السبعينات والثمانينات ، فقد حاولت الدولة نشر الصناعات في جميع محافظات القطر ، الا أن الهدف من اللامركزية في التصنيع لم يتحقق بالصورة المرجوة ، حيث كان توقيع أغلب مشاريع القطاع العام لتلك الفترة يستند على المعيار الاقتصادي بشكل أكبر من المعيار الاجتماعي[٦] .

لقد أدت السياسات السابقة للأستثمار الصناعي في القطر إلى حدوث تباين مكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن هذا التباين لا يتضح في العراق فحسب ، بل يبدو في كافة أقطار العالم دون استثناء لكنه يتضح بشكل ملحوظ في الأقطار النامية عن المتطورة ، وهو يمثل أحدى المشاكل الرئيسة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، لذا أخذنا بنظر الاعتبار تقسيم العالم إلى أقطار متطورة وإلى أقطار أقل تطوراً[٧] . ويرى Hirschman في هذا السياق ، أن عدم التوازن في التنمية أمر لابد منه ، وينبغي أن يقابل بتخصيص الاستثمارات الحكومية في الأقاليم المتعثرة Lagging regions[٨] ، لأن دخول الحكومة إلى حقل التنمية سوف يزيل هذه الانفصالات ، أما في حالة عدم تدخل الدولة نحو هذه الأقاليم ، فأن نمط التنمية المكانية المزدوجة سوف يتعزز بمرور الزمن ، بسبب تراكم الإمكانات في الأقاليم المتطورة ، التي سوف تكون أقطاباً دائمية لمختلف أنواع الأنشطة والاستثمارات ، وبالمقابل فأن الأقاليم المتخلفة سوف تزداد تخلفاً .

من هذا المنطلق ولحل مشكلة النمو الاقتصادي غير المتوازن في القطر، والتي تمثل مشكلة البحث ، ينبغي أن تتضمن خطط التنمية لمرحلة ما بعد الحصار، نوعاً من التضحية بمعيار الكفاءة الاقتصادية والأخذ بمبدأ العدالة الاجتماعية Social equity ، الذي يركز على نقل وتشجيع حركة الصناعة

والاستثمارات بالتوجه نحو المحافظات المتخلفة ، إذ أن من نتائج هذا المبدأ تحقيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد ، وتقليل الاختلافات الأقليمية لمعدل دخل الفرد[٩] . أن الأخذ بمبدأ العدالة الاجتماعية ، يفرض على المخطط الأقليمي ، تحديد أولويات مكانية في سلم الأستثمار الصناعي ، بسبب قلة الموارد المالية الناجمة عن الحصار الاقتصادي . مما لا يسمح بتنمية كافة المحافظات بدرجات متساوية ، لذا يتطلب البدء بالمحافظات الأكثر تخلفاً ، لنعطيها الأولوية في عملية التنمية الصناعية ، ثم التدرج الى المحافظات الأقل تخلفاً ، وهذا لا يمكن معرفته الا بعد تحديد مستوى التنمية في جميع محافظات القطر (بطريقة رياضية كمية) ثم أجراء المقارنة بينها ، للوصول إلى المحافظات الأكثر تخلفاً (محافظات المشكلة) .

أن التحديد بهذه الطريقة الرياضية الدقيقة ، يمثل الهدف الرئيس للبحث ، الذي يتطلب تنفيذه مناقشة بقية المحاور الآتية :

أولاً - معايير تحديد مستويات التنمية في القطر والمنهجية المستخدمة فيه

ثانياً - نتائج الاختبار الإحصائي .

ثالثاً - الاستنتاجات .

أولاً- معايير تحديد مستويات التنمية في القطر والمنهجية المستخدمة فيه.

أن أحد أهداف التخطيط الإقليمي ، رسم حدود حول المناطق التي تتسم بأحوال غير مرضية ، أو بعبارة أخرى تحديد أقاليم المشكلة Problem areas أو أقاليم التنمية، أن هذا التحديد له أهمية بالنسبة للسياسة الحكومية Public policy، عندما يكون مطلوباً تخصيص مناطق للاستثمارات الحكومية ، خاصة الصناعية لأهميتها في عملية التنمية .

أن مفهوم مناطق المشكلة مفهوم نسبي يختلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى ، وتحدد هذه المناطق في العالم بطرق مختلفة ، حسب المعيار المستخدم ، الذي قد يكون معيار البطالة أو معدل دخل الفرد من الناتج الإجمالي القومي ، أو انخفاض مستوى الإيرادات الضريبية ، أو انخفاض مستوى الادخار ، أو انخفاض

مستوى النمو الصناعي ، او انخفاض نسبة هياكل البناء الأساسي أو ارتفاع مؤشر الهجرة الخارجة ، وفي الواقع ان الاعتماد على معيار واحد لا يمكن من تحديد مستويات مختلفة من التنمية بصورة دقيقة لأن مفهوم التنمية ينطوي على عناصر متعددة ومعقدة تتصل ببنيان المجتمع وبتكوين الفرد ، وعلى هذا الأساس ، فلقد حددت أحدى دراسات اليونسكو Unesco درجة التقدم بين الدول من خلال الاعتماد على عدد من المعايير (٧٣ معيار) في مختلف القطاعات الاقتصادية والديمغرافية والصحية والتعليمية ، وفي مجال الأغذية والإسكان والأعلام[١٠] . ومن هذا المنطلق أيضاً رفض بعض الباحثين المفهوم الجزئي للتنمية ، مثل التنمية الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية ، وأكدوا على الوحدة المتكاملة لعملية التنمية ، ومن هؤلاء الباحثين Drewnowski ، حيث عرف التنمية "بأنها عملية تغيير نوعي وكمي للواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع"[١١] .

ان التعريف السابق يشير إلى أن مفهوم التنمية يضم مدى واسع من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، بسبب العلاقات الداخلية والمترابطة بين عناصر الاقتصاد والاجتماع ، بما أن هدف البحث تحديد مستويات مختلفة من التنمية الإقليمية ، للوصول إلى المحافظات المستهدفة للتنمية الصناعية لمرحلة ما بعد الحصار ، لذا فقد ترجم المفهوم السابق للتنمية الى أثنى عشرة متغيراً في المجال الاقتصادي والاجتماعي اخذت معظمها لفترة ما قبل الحصار لعام ١٩٩٠ ، لأن هذا العام لا يدخل ضمن أعوام الحرب ولا ضمن أعوام الحصار ، لقد تم تحويل هذه المتغيرات ، أما إلى معدلات بربطها مع عدد السكان ، أو بتحويلها الى نسب مئوية ، أن الهدف من هذه التحويلات هو لزيادة التماثل أو التناسق Symmetry بين توزيعاتها ولكي تكون العلاقات بينها خطية .

أما المتغيرات التي أدخلت في البحث فهي كما يتضح في التسلسل الآتي:

١ - معدل دخل الفرد من الناتج الأجمالي المحلي وبالأسعار الجارية لسنة ١٩٩٠[١٢] .

٢ - معدل نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة لعام ١٩٩٠ دونم[١٣].

٣ - معدل نصيب الفرد من رأس المال الاجتماعي (١٩٨١-١٩٨٣) دينار[١٤]*.

٤ - النسبة المئوية للسكان الخارجين إلى عدد السكان لعام ١٩٨٧[١٥] .

٥ - معدل تخصيصات الفرد من الاستثمارات الصناعية للفترة ١٩٧٦-١٩٨٨ دينار[١٦] .

٦ - معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية كيلو واط/ساعة لعام ١٩٩٩[١٧]**.

٧ - عدد المدرسين في التعليم الثانوي لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان لعام ١٩٩٠[١٨] .

٨ - عدد الأسرة في المستشفيات لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان لعام ١٩٩٠[١٩] .

٩ - النسبة المئوية للعاملين في القطاع الزراعي إلى السكان النشطين اقتصادياً في كل محافظة لعام ١٩٩٠[٢٠] .

١٠- النسبة المئوية للعاملين في القطاع الصناعي إلى السكان النشطين اقتصادياً في كل محافظة لعام ١٩٩٠[٢١] .

١١- النسبة المئوية للعاطلين من السكان إلى السكان النشطين اقتصادياً في كل محافظة لعام ١٩٩٠[٢٢] .

١٢- معامل الأهمية الصناعية لعام ١٩٩٠ في كل محافظة[٢٣] .

أما المنهجية المستخدمة في تحديد مستويات التنمية فهي تستند على أستخدام تقنية العوامل المتعددة Multi-factor technique التي تقوم وفق الخطوات الآتية*** :

أ - قياس العلاقة بين المتغيرات السابقة الذكر في مصفوفة الأرتباط وتحويل المصفوفة الى عوامل أساسية ، وقد استخدم في هذا البحث طريقة حل المحاور الأساسية Principal-axis solution التي تعد طريقة فعالة في

---

* ملاحظة تسلسل الرقم يمثل رقم المتغير في الجداول الإحصائية .

** يمثل معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية عدا الضياعات .

*** استخلصت النتائج بالحساب الآلي .

تركيز البيانات حيث لا يفقد هذا التلخيص من قيمة المعلومات المتوفرة في البيانات الأولية[٢٤] .

ب - تحويل العوامل الى درجات عوامل مكانية ، وقد تم التأكد في هذا البحث على درجات العاملين الأول والثاني ، حيث تم تصنيف المحافظات على أساسهما إلى مستويات مختلفة من التنمية بشكل مجموعات تم برهنتها من خلال رسم شجرة الترابط tree–Linkage .

ج - لقد أفادت التقنية السابقة أيضاً في أجراء الجمع المرجح لدرجات العوامل Weighted summation of component scores وذلك لإيجاد مقياس مركب للتنمية ، في كل محافظة حددت على ضوءه الأولويات المكانية في سلم الاستثمار الصناعي لمرحلة ما بعد الحصار .

ثانياً - نتائج الأختبار الإحصائي :

٢-١ تفسير العوامل ودرجات العوامل :

أن أول خطوات تقنية العوامل المتعددة ، هو تحويل مصفوفة الارتباط إلى عوامل أساسية ، لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي من تطبيق طريقة حل المحاور الأساسية على مصفوفة الارتباط وجود اربعة عوامل أساسية ، فسرت حوالي ٧٨% من أجمالي التباين الكلي في مصفوفة البيانات الأصلية (لاحظ جدول رقم ١) .

ان تركيب هذه العوامل يمكن أن يتضح من الجدول السابق من خلال التشبعات Loadings العالية للمتغيرات بالعوامل* ، **ففي العامل الأول** الذي فسر ٢٩% من اجمالي التباين الكلي لمصفوفة البيانات الأولية ، تبدو التشبعات بدرجة عالية جداً في متغير عدد الأسرة في المستشفيات لكل عشرة آلاف نسمة من

---

* يقصد بالتشبع loading ارتباط المتغير بالعامل وفي هذا البحث أخذت التشبعات إلى حد ٠,٥٠ فأكثر وإلى حد -٠,٥٠ فأقل ، كما أن أخذ التغير في العامل يكون على أساس تشبعه بذلك العامل أعلى من تشبعه في بقية العوامل الأخرى .

السكان (٩٤ر٠) ، ومتغير نسبة الأهمية الصناعية (٨٢ر٠) ، ومتغير معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية (٧٧ر٠) ، ومن ذلك نخلص أن التشبعات الموجبة لهذا العامل تتكتل حول النشاط الصناعي والتأثيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن قيامه وهي مطابقة لعلاقات الارتباط الموجبة في مصفوفة الأرتباط ، (لاحظ ملحق رقم ١) ، ومن ناحية ثانية هناك تشبع سالب لهذا العامل المتغير نسبة الزراعيين إلى السكان النشيطين اقتصادياً في كل محافظة (-٧٣ر٠) ، ومن ذلك نستنتج ان تركيب هذا العامل يتصف بالثنائية القطبية Bipolar ، حيث يضم مجموعتين من المتغيرات يفسر كل منها بعداً مكانياً عند تحويله إلى درجات عوامل مكانية ، ففي الشكل الذي يرافق ظهور التركيب الأول يختفي التركيب الثاني وبالعكس ، ويمكن أن نطلق على هذا العامل بعد التكنولوجيا والتصنيع – بعد الريف .

أما توزيعه الجغرافي بعد تحويله إلى درجات عوامل مكانية (لاحظ جدول رقم ٢) ، فيشير إلى انفراد محافظة بغداد بأعلى الدرجات الموجبة في القطر ، بسبب تركز كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية مما جعل نصيبها من جميع المؤشرات التنموية أعلى من مستوى القطر ، ومن ناحية تنخفض في هذه المحافظة نسبة العاملين في القطاع الزراعي نسبة للسكان النشطين اقتصادياً فيها حيث بلغت هذه النسبة ٢ر٢% مقابل ١ر١٥% على مستوى القطر لعام ١٩٩٠ ، على عكس محافظة بغداد فأن أعلى الدرجات السالبة تتضح في محافظات ذي قار وواسط وبابل وهذه المحافظات تنخفض فيها نسبة التصنيع عن معدل القطر (خاصة محافظة ذي قار) وترتفع فيها نسبة العاملين في القطاع الزراعي نسبة إلى السكان النشطين اقتصادياً فيها عن معدل القطر ، هذا وتتدرج بقية محافظات القطر بين أقصى الطرف الموجب المتمثل بمحافظة بغداد وأقصى الطرف السالب المتمثل بمحافظة ذي قار .

جدول رقم (١)

تشبعات العوامل وتغيراتها بطريقة المكونات الأساسية للمتغيرات الموضحة في ثمانية عشر محافظة في العراق

ت	المتغيرات	تشبع العامل Loading				نسب التغير الموضحة في كل عامل			
		العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
١	معدل نصيب الفرد من الناتج الأجمالي المحلي .	٠ر٢٧	٠ر٣٥	٠ر٦٨	(٠ر٤٠)	٠ر٠٧٢	٠ر١٢٢	٠ر٤٦	٠ر١٦
٢	معدل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية / دونم .	(٠ر١١)	٠ر١٦	(٠ر١١)	(٠ر٨٩)	٠ر٠١٢	٠ر٠٢٥	٠ر٠١٢	٠ر٧٩
٣	معدل نصيب الفرد من استثمارات رأس المال الاجتماعي دينار	٠ر٥٩	٠ر١١	٠ر٦٣	٠ر٣٤	٠ر٣٤	٠ر٠١٢	٠ر٤٠	٠ر١٢
٤	نسبة الهجرة الخارجية إلى عدد السكان .	(٠ر٠٣)	(٠ر٥٠)	٠ر٤٩	٠ر٠٤	٠ر٠٠١	٠ر٢٥	٠ر٢٤	٠ر٠٠٢
٥	معدل نصيب الفرد من الاستثمارات الصناعية دينار	(٠ر٠٣)	٠ر١٠	٠ر٨٨	٠ر٢٠	٠ر٠٠١	٠ر٠١	٠ر٧٧	٠ر٠٤
٦	معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية كيلو واط/ساعة .	٠ر٧٨	٠ر٤٤	٠ر٠٧	٠ر٠٦	٠ر٠٦١	٠ر١٩	٠ر٠٠٥	٠ر٠٠٤
٧	عدد المدرسين في التعليم الثانوي لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان	٠ر٤٥	٠ر٧١	٠ر٢٤	٠ر٠٦	٠ر٠٢٠	٠ر٥٠	٠ر٠٦	٠ر٠٠٤
٨	عدد الأسرة في المستشفيات لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان	٠ر٩٤	٠ر٠٣	٠ر٠٦	(٠ر٠٤)	٠ر٠٨٨	٠ر٠٠١	٠ر٠٠١	٠ر٠٠٢
٩	% العاملين في القطاع الزراعي إلى السكان النشطين اقتصادياً	(٠ر٧٣)	٠ر٢٢	(٠ر٠٤)	(٠ر٢٤)	٠ر٠٠٣	٠ر٠٥	٠ر٠٠٢	٠ر٠٦
١٠	% العاملين في القطاع الصناعي إلى السكان النشطين اقتصادياً	٠ر٣٩	٠ر٣٦	(٠ر٠٧)	٠ر٦٦٥	٠ر٠١٥	٠ر١٣	٠ر٠٠٥	٠ر٤٤
١١	% العاطلين من السكان إلى السكان النشطين اقتصادياً	٠ر٠٣	(٠ر٩٢)	(٠ر١١)	٠ر٠٤	٠ر٠٠١	٠ر٨٥	٠ر٠١٢	٠ر٠٠٢
١٢	نسبة الأهمية الصناعية	٠ر٨٢	٠ر٢٩	(٠ر٠٢)	٠ر٢٤	٠ر٠٦٧	٠ر٠٨	٠ر٠٠٠٦	٠ر٠٦
	المجموع الكلي للتربيعات	ملاحظة : الأرقام بين الأقواس تشير إلى القيم السالبة .				٣ر٤٧٥	٢ر٢٢	١ر٩٧	١ر٦٨
	نسبة التغير الكلي					%٢٩	%ر١٨	%ر١٦ر٤	%١٤

أما العامل الثاني فقد فسر ٥ر١٨% من اجمالي التباين الكلي لمصفوفة البيانات الأصلية ، ويتصف هذا العامل أيضاً بالثنائية القطبية ، حيث تظهر التشبعات السالبة (بدرجة عالية) لنسبة العاطلين في السكان (-٩٢ر٠) وبدرجة متوسطة لمؤشر الهجرة الخارجة (-٥٠ر٠) مقابل التشبع الموجب لمتغير عدد المدرسين في التعليم الثانوي لكل عشرة آلاف نسمة من السكان (٧١ر٠) ، وهذه العلاقة مطابقة للعلاقة في مصفوفة الأرتباط ، بالنسبة لمؤشري التعليم والبطالة ، فهناك ارتباط عكسي سالب بين التعليم والبطالة بلغ (-٦٧ر٠) وبدرجة ثقة ٩٩% مما يشير إلى أزدياد التعليم في مكان ما ، يؤدي إلى انخفاض البطالة والعكس هو الصحيح ، أما مؤشر الهجرة الخارجة فلم يظهر أي أرتباط معنوي مع أي متغير آخر في مصفوفة الارتباط وأنما اظهر ارتباطاً موجباً ضعيفاً غير معنوي مع مؤشر البطالة (لاحظ ملحق ١) . ويمكن ان نطلق على هذا العامل بعد البطالة والهجرة – بعد التعليم .

يشير التوزيع الجغرافي لهذا العامل (بعد تحويله إلى درجات عوامل مكانية) الى وضوح الدرجات الموجبة العالية في محافظة صلاح الدين وكربلاء وبغداد وبابل والأنبار ونينوى (لاحظ جدول ٢) وفي جميعها يكون مؤشر التعليم أعلى من معدل القطر ، كما أن مستوى البطالة فيها أقل من هذا المعدل ، وهذا راجع إلى التفاعل المكاني Spatial interaction بين محافظة بغداد والمحافظات المحيطة بها (بأستثناء محافظة نينوى) مما أدى إلى أمتصاصها جزءً من البطالة من تلك المحافظات بفعل تأثيرات الأستقطاب والانتشار ، أما الدرجات السالبة لهذا العامل فتتضح على وجه الخصوص في محافظات ميسان والسليمانية وأربيل وذي قار . وتمثل محافظة ميسان أعلى الدرجات السالبة ، لكونها تعد من أكبر المحافظات الطاردة للسكان في القطر حيث بلغت نسبة السكان الخارجين إلى عدد السكان في بغداد عام ١٩٨٧ ٣٦ر٧٢% وهي تزيد على أربعة امثال معدل القطر[٢٥] .

أما العامل الثالث فقد فسر ٤ر١٦% من أجمالي التباين الكلي لمصفوفة البيانات الأصلية ، وتبدو التشبعات الموجبة بدرجة عالية لمتغير معدل نصيب الفرد من الأستثمارات الصناعية للفترة ١٩٧٦-١٩٩٠ (٨٨ر٠) وبدرجة أقل لمعدل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي (٦٨ر٠) ولمعدل نصيب الفرد من رأس المال الاجتماعي (٦٣ر٠) ، وهذه العلاقة مطابقة لعلاقات الأرتباط الموجبة في مصفوفة الارتباط فهناك أرتباط معنوي موجب بين مؤشر الاستثمارات الصناعية من ناحية ، وبين كلاً من مؤشري رأس المال الاجتماعي ودخل الفرد من ناحية أخرى ، وقد بلغ هذا الارتباط (٦٨ر٠) و (٤٩ر٠) لكل منهما على التوالي بدرجة ثقة ٩٩% للعلاقة الأولى و ٩٥% للعلاقة الثانية (لاحظ ملحق ١) ويمكن أن نطلق على هذا العامل بعد السياسة الحكومية .

أما التوزيع الجغرافي لدرجات العامل (لاحظ جدول ٢) فيشير إلى أن معظم محافظات القطر ذات درجات سالبة بسبب رتكز الاستثمارات الصناعية في فترة السبعينات والثمانينات في محافظات معينة هي البصرة وصلاح الدين والأنبار التي ظهرت درجاتها بشكل موجب ، أما وضوح الدرجات الموجبة في محافظة التأميم فمرتبط بأرتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج الأجمالي المحلي فيها عن معدل القطر بسبب وجود نشاط تعدين النفط .

أما العامل الرابع فقد فسر ١٤% من أجمالي التباين الكلي لمصفوفة البيانات الأصلية ويتصف هذا العامل بالثنائية القطبية مثل العامل الأول والثاني فهناك تشبع سالب عالي لمتغير معدل نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة (-٨٩ر٠) يقابله تشبع موجب لنسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى السكان النشطين اقتصادياً في كل محافظة (٦٦ر٠) ويمكن أن نطلق على هذا العامل بعد الكثافة الزراعية .

جدول (٣)

درجات العوامل بين محافظات القطر بطريقة المكونات الأساسية

العامل الأول		العامل الثاني		العامل الثالث		العامل الرابع	
المحافظة	الدرجة	المحافظة	الدرجة	المحافظة	الدرجة	المحافظة	الدرجة
بغداد	٣ر٣٧٥	صلاح الدين	١ر٠٧	بصرة	٣ر١٩٨	كربلاء	١ر٤٠٥
دهوك	٠ر٦٢٠	كربلاء	٠ر٩٦١	صلاح الدين	١ر٠٥	بغداد	١ر١٧
أربيل	٠ر٦٠٨	بغداد	٠ر٨٩٥	التأميم	١ر٠٢٤	الأنبار	١ر٠٨٣
بصرة	٠ر٤٨١	بابل	٠ر٨٤١	الأنبار	٠ر٦٦١	النجف	١ر٠٩٥
تأميم	٠ر٣٥٢	أنبار	٠ر٨١٩	ميسان	٠ر١٠٧	بصرة	٠ر٦٦٧
نينوى	٠ر٢٤٠	نينوى	٠ر٧٥٥	واسط	(٠ر١٨٦)	ذي قار	٠ر٤٩٢
المثنى	٠ر٠٣٤	ديالى	٠ر٧٤٤	ديالى	(٠ر٣٢٥)	ميسان	٠ر٤١
ميسان	(٠ر٠٣٤)	تأميم	٠ر٦٠٢	المثنى	(٠ر٤٠٨)	سليمانية	٠ر٢٣١
قادسية	(٠ر٠٣٩)	واسط	٠ر٥٩٩	كربلاء	(٠ر٤٠٩)	واسط	٠ر٠٢١
نجف	(٠ر١٠٤)	نجف	٠ر٥١٠	بابل	(٠ر٤٣١)	بابل	٠ر٠٩٩
الأنبار	(٠ر٢٠١)	قادسية	(٠ر٢٧٤)	ذي قار	(٠ر٤٧٧)	المثنى	٠ر٠٤٣
السليمانية	(٠ر٢٩٣)	دهوك	(٠ر٤٦٩)	بغداد	(٠ر٥١١٠)	ديالى	(٠ر٠٥٧)
صلاح الدين	(٠ر٦١٠)	المثنى	(٠ر٥٨٠)	قادسية	(٠ر٥٣٤)	صلاح الدين	(٠ر٣٤٩)
كربلاء	(٠ر٧٢١)	بصرة	(٠ر٦٢٩)	نينوى	(٠ر٥٤٠)	أربيل	(٠ر٤٣٢)
ديالى	(٠ر٧٣١)	ذي قار	(٠ر٨٧٤)	دهوك	(٠ر٥٩٣)	قادسية	(٠ر٥٦٢)
بابل	(٠ر٨٨٤)	أربيل	(١ر١١٦)	نجف	(٠ر٦٠٦)	دهوك	(١ر٤١٣)
واسط	(٠ر٩٠٧)	سليمانية	(١ر٦١٧)	سليمانية	(٠ر٧٣٤)	نينوى	(١ر٧٣)
ذي قار	(١ر٠١٠)	ميسان	(٢ر١٦٨)	أربيل	(٠ر٨٣٦)	التأميم	(٢ر١٦٩)

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى الدرجات السالبة

الجدول من حساب الباحثة .

أما التوزيع الجغرافي لدرجات هذا العامل (لاحظ جدول ٢) فيشير إلى وضوح الدرجات السالبة العالية في محافظات التأميم ونينوى ودهوك ، وفيها يرتفع معدل نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة قياساً لمعدل القطر ، ويمكن أن تعطي الاستثمارات الزراعية في هذه المحافظات مردوداً اقتصادياً جيداً يشجع على استغلال اراضيها في زراعة المحاصيل الاستراتيجية التي تلبي احتياجات القطر الغذائية والصناعية ، أما أعلى الدرجات الموجبة فتبدو في محافظات كربلاء وبغداد والنجف والأنبار ، وفيها ينخفض معدل نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة عن معدل القطر ، ويعمل جزء كبير من سكانها في النشاط الصناعي كما تبين من ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى السكان النشطين اقتصادياً فيها والتي تفوق معدل القطر إذ تراوحت هذه النسبة من ١٨ر١٠% في محافظة بغداد إلى ٣٨ر٦% في محافظة الأنبار* .

٢-٢ تصنيف محافظات القطر على أساس المستوى التنموي وتحديد الأولويات:

ان اتخاذ أي قرار تنموي لمرحلة ما بعد الحصار ، ينطوي على تحديد أولويات مكانية Spatial priorities وهذا لا يتم الا بعد تصنيف محافظات القطر حسب مستوياتها التنموية ، والمقارنة بينها لكي نحدد المحافظات المستهدفة للتنمية الصناعية بعد الحصار وهو الهدف الذي يقوم عليه البحث .

ان تقاطع المحاور العاملية ، وكيفية توزيع درجات العوامل المكانية عليها يمكّن من هذا التصنيف على المستوى الكارتيزي ، وفي هذا البحث سنأخذ بالعاملين الأول والثاني لكونهما سيطرا لى ٤٨% من أجمالي التباين الكلي ، ومن شكل (١) الذي يوضح موقع كل محافظة بالنسبة لدرجات العاملين الأول والثاني ، يمكن تقسيم محافظات القطر إلى مجموعات حسب مستوياتها التنموية حيث تم برهنتها من خلال رسم شجرة الترابط** Linkage tree (لاحظ شكل ٢) ، فضلاً

---

* بلغت نسبة العاملين في النشاط الصناعي في السكان النشطين اقتصادياً على مستوى القطر ٦٤ر٥% لعام ١٩٩٠ .

** يتم رسم شجرة الترابط وفق الخطوات الآتية :

عن ذلك تم حساب درجات الجمع المرجح لدرجات كلا العاملين* (لاحظ ملحق ٢)، وذلك لإيجاد مقياس مركب للتنمية في كل محافظة يمكن على ضوئه تحديد أولويات التنمية لمرحلة ما بعد الحصار ، ويوضح شكل (٣) التوزيع الجغرافي لدرجات الجمع المرجح لكلا العاملين ومنه يمكن تمييز خمسة أنماط من مستويات التنمية .

النمط الأول : مستوى تنموي مرتفع (أكثر من ٤ درجات) ، ويتضح هذا النمط في محافظة بغداد فقط ، ويمكن ان تعد هذه المحافظة أقليماً تنموياً خاصاً متميزاً عن بقية انحاء القطر الذي يعد أقليماً آخر ، لاحظ شكل (١) وقد تأكد ذلك من حساب شجرة الترابط بعد تجميع المحافظات خطوة – خطوة ، حيث لم ترتبط محافظة بغداد مع أي محافظة أخرى إلا بعد عملية تجميع كل محافظات القطر ضمن أقليم واحد (لاحظ شكل ٢) . وذلك لأختلاف الخصائص التنموية لهذه المحافظة عن محافظات القطر ، أي بعبارة أخرى وضوح ظاهرة المركز – المحيط Center periphery التي أشار إليها Friedmann حيث تتركز كل الفعاليات والنشاطات في المركز Core الذي له القدرة على توليد وأمتصاص تغيرات الأبتكارات في حين يبقى القطر أو المحيط متأخراً نسبياً (قياساً للمركز)[٢٨] .

النمط الثاني : مستوى تنموي جيد من (١ر٢-٤ درجات) ويبدو هذا النمط في محافظتي التأميم ونينوى حيث يشكل كلاهما أمتداداً أقليمياً واحداً .

أ – حساب مصفوفة التشابه Similarity-matrix التي تصف المسافة المحسوبة بين كل محافظة والمحافظات الأخرى بالنسبة لدرجات العاملين الأول والثاني ، وفق قاعدة فيثاغورس Pythagorean theorem .

ب – إجراءات الجمع (خطوة – خطوة) على مصفوفة التشابه ، وأول خطوة في الحساب ضم المحافظتين اللتين تكون المسافة بينهما على أقل ما يمكن قياساً للمحافظات الأخرى ، حيث تعد مجموعة واحدة ، ثم تحسب المسافة بين هذه المجموعة وبقية المحافظات الأخرى وفق قاعدة فيثاغورس حيث تنشأ مصفوفة جديدة للتشابه ، وهكذا تعاد الطريقة بنفس الحالة السابقة وتنشأ مصفوفة ثانية وثالثة ورابعة ، حسب ما يرمي إليه الباحث في تحديده لأقاليم فرعية أو ثانوية أو رئيسة ، وفي هذا البحث تم حساب ١٦ مصفوفة تشابه (والتي تمثل في الشكل الخطوات) بعد مصفوفة التشابه الأولى لضم محافظات القطر ضمن مجموعة واحدة ، للتفصيل في حساب مصفوفة التشابه وخطوات وشجرة الترابط راجع المرجعين رقم (٢٦) و (٢٧) .

* الترجيح على أساس نسبة التباين في العاملين مقسوماً على مائة .

النمط الثالث : مستوى تنموي متوسط أقرب إلى المستوى الجيد (صفر-٢) درجة ويضم محافظات الأنبار ودهوك والنجف والبصرة وصلاح الدين .

النمط الرابع : مستوى تنموي متوسط أقرب الى المستوى المنخفض [(-٢) - صفر] درجة ويشمل محافظات كربلاء والقادسية وأربيل وديالى والمثنى وبابل وواسط .

النمط الخامس : مستوى تنموي منخفض من [(-٤)-(-١ر٢)] درجة ويشمل محافظة السليمانية .

النمط السادس : مستوى تنموي منخفض جداً (أقل من -٤ درجات) ويشمل محافظتي ذي قار وميسان ، حيث يشكل كلاهما أمتداداً أقليمياً واحداً ، وهو النمط الذي ينبغي أن يستهدف للتنمية الصناعية لمرحلة ما بعد الحصار وأن يحظى بأولوية في سلم الأنتشار الصناعي للمرحلة المذكورة ، لذا سنتناول خصائصه بشيء من التفصيل ، تتسم محافظات هذا النمط بأنخفاض كافة المؤشرات التنموية عن معدل القطر بما في ذلك أنخفاض معدل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ، وتعاني هذه المحافظات أيضاً من مشكلات الهجرة والبطالة وبالتالي يمكن أن يكون قطاع التصنيع كأستراتيجية في بنائها الأقتصادي ، نظراً لمحدودية الأمكانات الزراعية فيها ، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها هذا القطاع . لقد أثبتت السياسة المكانية للاستثمار الصناعي فعاليتها في تنمية بعض محافظات القطر خلال فترة السبعينات والثمانينات ، ففي بحث تطبيقي سابق للباحثة عن العلاقة بين الهجرة والأستثمارات الصناعية الحكومية ، أظهرت نتائج البحث أن تركيز الاستثمارات الصناعية في محافظة الانبار خلال الفترة المذكورة نقل هذه المحافظة من محافظة طاردة للسكان في تعداد عام ١٩٧٧ ، إلى محافظة جاذبة في تعداد عام ١٩٨٧[٢٩] ، ومن هذا المنطلق ، فأن سياسة الدولة لمرحلة ما بعد الحصار ، ينبغي أن تقوم على استراتيجية نقل الاستثمارات نحو هاتين المحافظتين ، سواء عن طريق الاستثمارات الصناعية الحكومية المباشرة أو

عن طريق الأمتيازات المالية التي ستمنح الى القطاع الخاص بما في ذلك أنشاء المستوطنات الصناعية .

ثالثاً - الاستنتاجات Conclusions

يهدف البحث إلى تحديد أولويات المحافظات المستهدفة للتنمية الصناعية لمرحلة ما بعد الحصار ، وقد توصل البحث إلى هذا الهدف من خلال أستخدام تقنية التحليل العاملي ، طريقة المحاور الأساسية ، لعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، بلغت أثنى عشر متغيراً ، لقد أفادت التقنية السابقة من تطبيق إجراءات الجمع المرجح حيث تم إيجاد دليل مركب للتنمية ، على أساس درجات العاملين الأول والثاني ، وفق هذا الدليل أنتهى البحث إلى وجود محافظتين ذات مستوى تنموي منخفض جداً ، هما محافظتي ذي قار وميسان .

أن سياسة الاستثمارات الصناعية بكافة أشكالها لمرحلة ما بعد الحصار ، تفرض على المخطط الأقليمي ، التركيز على هذه المحافظات ، لكي تعود نتائج هذه السياسة ، ليس فقط على سكان هذه المحافظات فحسب ، بل على القطر بأكمله ، فتوفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة والهجرة ، يزيد من السعة الأنتاجية القومية ، ويقلل من الفوارق التنموية الأقليمية ، وهو الهدف الذي يسعى إليه المخططون في كافة أرجاء العالم .

مراجع البحث

1 - Richardson, H.W. : Regional and Urban Economics, Penguin Books , Ltd. Middle sex , England , 1975 , P. 233.

2 - Smith, D.M. : Industrial Location , An Economic Geographical Analysis , New York John Willey Sons, First edition , 1971 , P. 501 .

3 - Lever, W.F. : "The Inner City Employment in Great Britain , 1952-76 : A shift-Share Approach" . In Rees, J. Hewings, G. and Stufford, H.A. (eds.) ; Industrial Location and regional systems , J.F. Bergin publishers , New York , 1981 , P. 172 .

4 - Chaudhuri, M.D. "Regional planning in India" , In Durham, D. and Hilhorst, J.G.M. (eds) . Issues in Regional planning Mouton, the HAGUE , Paris, 1971 , P. 178 .

5 - Mathur, O.P. "The Problems of Regional Disparities Analysis for Indian Policies and Programs" : In Chenlo, F and Salih, K. (eds) : Growth Pole Strategy and Regional Development Policy . Asian Experience and Alternative approach , ProComm press , 1978 , PP. 133-137 .

٦ - الشماع ، سميرة كاظم "تقويم سياسة التصنيع المكانية في العـــراق خطـــط القطاع الصناعي العام والخاص للفترة ١٩٦٥-١٩٩٠" بحث منشور فـــي مجلة المخطط والتنمية (العدد ٤) السنة ١٩٩٧ ، ص ص. ٩٢-١٢٩ .

7 - Hodder, B.W. and Iee, R. : Economic Geography first published , London , Methuen and Co, Ltd., 1974 , P.170 .

8 - Hirschman, O. : The Strategy of Economic Development Yale University press , New Haven , 1960 , PP. 194-195 .

9 - Glasson, J. : Introduction to Regional Planning Concept, Theory and Practice , London , Hutchinson and Co. Publishers Ltd. 2nd edition , 1978 , P. 29.

١٠ - محي الدين ، صابر "الأبعاد الحضارية للتنمية في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك" بحث ألقي في المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ص. ٢٩٢-٣١٦ .

11 - Smith, D.M. : Human Geography awelfare , approach, Edward Amold publishers . London , 1977 , P. 205 .

١٢ - الجهاز المركزي للإحصاء الحسابات القومية الناتج الأجمالي المحلي حسب المحافظات لعام ١٩٩٠ ، بيانات غير منشورة .

١٣ - أن أصناف التربة التي أدخلت هي الصنف (أ) الصنف الجيد الصالح لأنتاج البساتين والخضراوات ، ثم الصنف رقم (ب) لأنتاج المحاصيل الحقلية ، ثم الصنف رقم (ج) لإنتاج الحبوب ثم الصنف (د) الصالح لإنتاج الشعير ، حسبت هذه المساحات على مستوى كل محافظة .

١٤ - هيئة التخطيط الأقليمي ، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات الفترة ١٩٨١-١٩٨٨ ، ص١٧ .

١٥ - الشماع سميرة كاظم "أختبار العلاقة المكانية بين الهجرة الصناعية والتنمية الصناعية في العراق" . بحث منشور في مجلة المخطط والتنمية ، العدد ١٣، ١٩٩٦ ، ص ص. ٨٤-١٠٣ .

١٦ - الشماع، سميرة كاظم "الأختلافات المكانية الصناعي في العراق للفترة ١٩٧٦-١٩٩٠" ، بحث منشور في مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٣٧ ، ١٩٩٨ ، ص ص. ٤-٣٢ .

١٧ - الجهاز المركزي للإحصاء دائرة الإحصاء الصناعي نتائج مشاريع الماء والكهرباء لعام ١٩٩٠ ، أمكنة متعددة .

١٨ - الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، التعليم الثانوي في العراق لعام ١٩٩٠/١٩٩١ ، أمكنة متعددة .

١٩ - الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، الخدمات الصحية في العراق لعام ١٩٩٠ ، أمكنة متعددة .

٢٠ - الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الإحصاء السكاني ، جداول (تقديرات السكان النشطين اقتصادياً سبع سنوات فأكثر لعام ١٩٩٠ حسب ممارسة النشاط) .

٢١ - نفس المصدر السابق .

٢٢ - نفس المصدر السابق .

٢٣ - حسبت نسبة الأهمية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفيما يتعلق بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الإحصاء الصناعي لعام ١٩٩٠ ، أما بيانات المؤسسات الصناعية الكبيرة من جداول الحاسبة لعام ١٩٩٠ .

24 - Smith, D.M. : Pattern in Human Geography , In Pengwin, Education England , 1977 , P. 329 .

٢٥ - الشماع، سميرة كاظم "أختبار العلاقة المكانية بين الهجرة الصافية والتنمية الصناعية في العراق" المصدر السابق ، ص ص. ٨٤-١٠٣ .

26 - Abler, R. Adams J.S. Gould P. : Spatial organization , the Geographical view of world , prentic – hall, Inc. , Englewood Cliffs , New Jersey , 1971 , PP. 163-165 .

27 - Amedo, D. , Golllidge, R.G. : An Introduction to Scientific Reasoning in Geography , John Wily and Sons , Inc. New York , 1975 , PP. 162-167 .

28 - Berry, B.J.I. Conkling , E.C. , and Ray, D.M.O. : The Geography of Economic Systems , Prentice – Hall , Inc Englewood Cliffs , New Jersey , 1976 , P. 257 .

٢٩ – الشماع، سميرة كاظم "أختبار العلاقة المكانية بين الهجرة المكانية والتنمية الصناعية في العراق" ، المصدر السابق ، ص ص. ٨٤-١٠٣ .